بين أزمتي اسرائيل والاردن

على الرغم من تصاعد الضغط الاقتصادي الاسرائيلي على المناطق المحتلة، تدريجياً وبصورة منتظمة، منذ أكثر من عام، بهدف تجويع سكانها وارغامهم على التراجع عن انتفاضتهم المتواصلة والمستمرة منذ خمسة عشر شهراً، فقد ظلت تأثيرات هذا الضغط كامنة تحت سطح الاحداث المتلاحقة والصدامات الدامية بين الجيش الاسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين في تلك المناطق. وقد ساعد بعض اجراءات المقاطعة لعدد من السلع والمنتجات الاسرائيلية، ومحاولة الاعتماد على الذات في تدبير بعض الشؤون الحياتية الاقتصادية، في اخفاء الحجم الحقيقي للازمة الاقتصادية التي تعيشها المناطق المحتلة. غير ان تطورات كبيرة وقعت خلال الشهرين الماضيين أعادت هذه الأزمة الى واجهة الاحداث. وتمثّلت هذه التطورات في الموازنة الاسرائيلية الجديدة التي تمّ اقرارها مؤخراً؛ والازمة الاقتصادية التي يعيشها الاردن منذ وقت مبكر من العام الماضي ١٩٨٨، وتفجّرت، بصورة خاصة، خلال تشرين الاول (اكتوبر) الماضي؛ وتخريب أول عملية تصدير حمضيات فلسطينية من غزة، عبر ميناء اسدود، الى احدى دول السوق الاوروبية المشتركة. وتركت هذه التطورات تأثيرات متفاوتة في الاوضاع الاقتصادية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. فقد أدت علاقات التبعية لاقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي الى عكس جانب من الازمة الاقتصادية في اسرائيل على اقتصاد هاتين المنطقتين، وتأثرهما السريع بالاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية، بناء على هذه الخطة. كذلك انعكست تأثيرات الازمة الاقتصادية في الاردن، بصورة مباشرة، على حجم وقيمة التحويلات المالية الخارجية الى المناطق المحتلة، وعلى حجم التبادل التجاري بينها وبين الاردن، اضافة الى استغلال سلطات الاحتلال الازمة هذه، وتطوير نتائجها السلبية داخل المناطق المحتلة، التي وجدت نفسها محشورة بين ضغط الازمة الاسرائيلية ونتائجها وبين ضغط الازمة الاقتصادية في الاردن وذيولها.

اعباء جديدة

بتاريخ ١٩٨٩/١/٥، أقرّت الحكومة الاسرائيلية مشروع الخطة الاقتصادية الجديدة الذي تقدّم به وزير المالية، شمعون بيرس، بأغلبية ١٨ صوتاً ومعارضة الوزيرين، اسحق نافون واريئيل شارون، وتغيّب أربعة وزراء عن التصويت. وتضمّنت الخطة المعتمدة تخفيضاً في عجز الموازنة بمقدار ١,١٤ مليار دولار للحدّ من الازمة الاقتصادية الراهنة. وجاء هذا التخفيض اعتماداً على الضرائب والرسوم الجديدة ورفع مستوى الاسعار دون ان يطال الانفاق العام. فتقرّر، بموجب ذلك، خفض الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية بقيمة ٣٢٠ مليون شيكل، الأمر الذي يعني فرض زيادات جديدة في الاسعار، ورفع كلفة النقل العام بنسبة ٢٠ بالمئة. وبرفع الحكومة أسعار السلع الخاضعة للرقابة (حوالى ٢٠٠ مادة)، شهدت اسرائيل ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية، تراوحت نسبته ما بين ٢ ـ ١١ بالمئة، الأمر الذي جدّد المخاوف من حدوث موجة تضخّم جديدة*. أدت هذه الاجراءات الى ظهور حالة من فوضى الاسعار في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اللذين شهدت اسواقهما تعدّد أسعار البيع للسلعة الواحدة. وقد عزا بعض التجار هذا التفاوت، في جانب منه، الى اختلاف طبيعة البيع ما بين المفرق والجملة، واختلاف تكاليف النقل العام، وتباين سعر الاستيراد من اسرائيل. غير ان السكان أشاروا باصبع الاتهام الى عدد من التجار

* مها بسطامي، «الخطة الاقتصادية الاسرائيلية الجديدة»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٣٧.